المجتمع المدني في الجزائر: دراسة حالة "فعاليات المجتمع المدني"

د.نور الدين ميهوبي، باحث في مركز بحث الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية-الجزائر

ملخص: "فعاليات المجتمع المدني" هي ائتلاف يتكون من 76 جمعية و20 نقابة، عقدت بين 18 ماي و12 أكتوبر 2019 عدة اجتماعات وندوات وطنية، أسفرت عن عشرة بيانات تم نشرها في الصحافة والمواقع الإلكترونية. من خلال تحليل هذه البيانات، تبرز المقالة كيف ساهم الائتلاف في تقديم مشروع سياسي يقارب بين رؤى سياسية مختلفة ويبلور مطالب الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر منذ بداية 2019، من أجل تحقيق انتقال ديمقراطي سلمي. ورغم حل "فعاليات المجتمع المدني" وتوقف أعضائها عن الاجتماع بعد الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 13 ديسمبر 2019، غير أنها تجربة مهمة تبين التحولات التي يشهدها المجتمع المدني في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، الجزائر، فعاليات المجتمع المدني، الانتقال الديمقراطي، الحراك.

Title: Civil Society in Algeria: a case study of "civil society activities"

Abstract: "civil society activities" is a coalition consisting of 76 associations and 20 unions, which held between 18 May and 12 October 2019 several national meetings and seminars, which resulted in ten statements that were published in the press and websites. By analyzing this data, the article highlights how this coalition contributed to presenting a political project A political project that brings together different political visions and crystallizes the demands of the popular movement that Algeria has witnessed since the beginning of 2019, in order to achieve a peaceful democratic transition. Although the "civil society activities" were dissolved and its members stopped meeting after the presidential elections of December 13, 2019, but it remains an important experience that shows the transformations of civil society in Algeria.

Key Words: Civil society, Algeria, Civil society activities, Democratic transition, Hirak.

مقدمة:

شهدت الجزائر عدة مبادرات للخروج من الأزمة السياسية الناتجة عن إستقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 02 نيسان/ أبريل 2019 تحت ضغط الحراك الشعبي، منها ما صدرت من قبل أحزاب سياسية مثل مبادرة "فعاليات قوى التغيير لنصرة خيار الشعب" لحزب جبهة العدالة والتنمية، ومنها ما جاءت من قبل شخصيات وطنية مثل "مبادرة الإبراهيمي، يحيى عبد النور وبن يلس"، كما قدم أساتذة وجامعيون "المبادرة الوطنية من اجل التغيير السلمي"، وطرحت منظمات وجمعيات وطنية هي الأخرى مبادرات مثل "خارطة طريق منظمة المجاهدين" و"مبادرة علماء الجزائر" التي أشرفت عليها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

في خضم هذه الإقتراحات والمبادرات لتجاوز الأزمة السياسية، قامت "فعاليات المجتمع المدني"، وهي إئتلاف يتكون من نقابات مستقلة وجمعيات، بلقاءات تشاورية بين 18 أيار/ ماي و12 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، وأصدرت طوال هذه الفترة 10 بيانات، من بينها مبادرة في 15 حزيران/ يونيو تحت إسم "مبادرة قوى المجتمع المدني للخروج من الأزمة السياسية". تتميز "فعاليات المجتمع المدني" عن المبادرات الأخرى بإتساع قاعدة المشاركين فيها، ففي أول لقاء تشاوري إجتمعت 46 منظمة بين نقابات وجمعيات، لتصبح في اللقاء الثاني أزيد من 53 منظمة، وفي لقاء 15 حزيران/ يونيو الذي أسفر عن المبادرة إجتمعت حوالي 500 شخصية يمثلون 70 منظمة. كما تتميز هذه الفعاليات أيضاً بكونها تجمع بين تيارات إيديولوجية مختلفة، وإحتوائها لتكتلات جمعوية مختلفة المشارب. من بين أهم أهداف المبادرة التي طرحتها هذه الفعاليات، هو " فتح حوار وطني شامل مع فعاليات الطبقة السياسية والمجتمع المدني والشخصيات الوطنية وناشطين من الحراك، بخصوص الوضع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي للبلاد ووسائل الخروج من الأزمة..."[1]. وبعد التنسيق مع مختلف أحزاب المعارضة، إستطاعت "فعاليات المجتمع المدني" في ندوة 24 آب/ أغسطس 2019 من جمع الأحزاب المشاركة في "المنتدى الوطني للحوار" المحسوب على التيار الإسلامي وأحزاب "قوى البديل الديمقراطي" المحسوبة على التيار العلماني واليساري، من أجل التشاور للوصول إلى رؤية توافقية جامعة. إعتبر العديد من المشاركين في هذه الندوة أنها كانت ناجحة لأنها جمعت أهم أحزاب المعارضة الناشطة في الساحة السياسية الجزائرية والتي لم تتمكن من الاجتماع حول طاولة نقاش منذ بداية الحراك. أسفرت هذه الندوة عن تشكيل لجنة تنسيق ومتابعة لتقريب وجهات النظر. توقف نشاط "فعاليات المجتمع المدني" بعد إستدعاء الهيئة الناخبة في أيول/ سبتمبر2019، وكان آخر بيان لها في 12 تشرين الأول/ أكتوبر2019 حيث نددت بسياسة التضييق على الفضاءات العمومية وإعتقال بعض أعضائها.

[1] فعاليات المجتمع المدني، "مبادرة قوى المجتمع المدني للخروج من الأزمة السياسية"، موقع فايسبوك، 2019/06/15، تم الاطلاع عليه في 2021/03/10، في https://bit.ly/3waEvQn

كيف يتفاعل المجتمع المدني مع المجتمع السياسي في مرحلة إنتقال ديمقراطي؟ وهل التفاعل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي يأخذ نفس الشكل الذي أخذه في تجارب الإنتقال الديمقراطي التي شهدتها أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية؟ وما هو أفق التحليل الذي يمكن أن تقدمه تجربة المجتمع المدني في الجزائر منذ بداية الحراك الشعبي في 22 شباط/ فبراير 2019؟ تحاول هذه الورقة الإجابة عن هذه التساؤلات انطلاقا من تجربة "فعاليات المجتمع المدني" لدعم الحراك الشعبي.

الإطار النظري للدراسة:

ارتبطت إعادة اكتشاف مفهوم المجتمع المدني، بعدما بلوره المفكرون الكلاسيكيون لنشأة الدولة في أوروبا مثل هوبس، لوك وهيجل، أساساً بتفكك الإتحاد السوفياتي في نهاية الثمانينات وإنتقال العديد من دول شرق أوربا وأمريكا اللاتينية من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي، وهو ما يسمى بالموجة الديمقراطية الثالثة. كتب المحلل السياسي الأمريكي لاري دايمون في 1994 "الآن أصبح من الواضح أنه لفهم التغيرات الديمقراطية في العالم، يجب علينا دراسة المجتمع المدني" (Larry Diamond,1994, p. 5). وفي نفس اتجاه هذه الفكرة، إستحوذ منظروا الإنتقال الديمقراطي على مفهوم المجتمع المدني لجعله مفتاح تفسير مراحل الإنتقال من التسلط إلى الديمقراطية، فإتساع مجال المجتمع المدني يعني تضييق مجال النظام التسلطي وإتساع هذا الأخير يعني تضييق مجال المجتمع المدني (Andrea Teti, 2011, p 73). غير أن هذا المفهوم لم ينظر إليه على أنه كافي في نفسه لتحقيق الديمقراطية، فالمسار الديمقراطي يبقى رهين الدوافع والديناميكيات السياسية. ويرى جوان لينز وألفريد ستيبان في كتابهم حول الإنتقال الديمقراطي وتعزيزه، بعد دراسة حالات كل من جنوب أوربا وأمريكا الجنوبية وأوربا الشيوعية سابقاً، أن المجتمع المدني يجب أن يفسح المجال للمجتمع السياسي، لأن وظيفة المعارضة والمقاومة التي يضطلع بها المجتمع المدني في ظل نظام تسلطي تختلف عن وظيفة السعي للوصول للسلطة وتوجيه الحكم التي يضطلع بها المجتمع السياسي في مرحلة تعزيز الديمقراطية (Camau, 2002, p 220 Michel). ويعمم لينز وستيبان هذه النظرة لعلاقة المجتمع المدني والمجتمع السياسي على الثورات الشعبية التي شهدها العالم العربي في 2011، فيكتبان في مقال صدر في 2013 أن " المجتمع المدني يمكنه أن يؤدي دور حيوي في الإطاحة بنظام تسلطي، لكن لبناء الديمقراطية نحتاج لمجتمع سياسي" (Alfred Stepan & Juan J. Linz, 2013, p .22)

رغم إطلاق مفهوم المجتمع المدني على الحشود المتظاهرة في الثورات العربية، إلا أن الحالة العربية يمكن أن تعتبر كتحدي لهذا المفهوم، وذلك لأن خاصية الثورات العربية هي عدم وجود منظمات مهيكلة بشكل رسمي يمكن أن تنسب لنفسها قيادة وتوجيه المتظاهرين. وقبل هذه الثورات بقليل، كانت المنظمات الدولية والسفارات الداعمة مالياً للمجتمع المدني تجعل من "الهيكل المنظم الرسمي" شرطاً للحصول على التمويل والدعم، لذا فإن الجمعيات المصرح بها خصيصاً كانت هي الأكثر إستفادة من هؤلاء المانحين. لتخطي الحرج المنهجي عند إستعمال

مفهوم المجتمع المدني على حالة الثورات العربية، أضاف جون بيار لويزار و آنا بوزو فكرة "الغير منظم"، ليصبح "المجتمع المدني الغير منظم" قادر على إستعاب الشباب المعبأ عن طريق وسائل التواصل الاجتماعية، العمال الذين لا ينتمون لهياكل نقابية، المواطنين العاديين الذين مثلو أغلب المتظاهرين، أو حتى القبائل في حالة اليمن وليبيا Anna Bozzo & Pierre-Jean (Luizard) 2011, p 15.

ولكن ما يمكن ملاحظته في الأدبيات التي تناولت الثورات العربية، هو تراجع إستعمال مصطلح المجتمع المدني لصالح نظريات الحركات الاجتماعية، فهذه الأخيرة لديها أدوات أكثر ملاءمة لتحيل وفهم الحركات الإحتجاجية التي تتسم بالعفوية وعدم الهيكلة، مثل الثورات العربية[2]. ويكتب فانسون دوراك أن غياب الأحزاب السياسية والحركات الإسلامية و منظمات المجتمع المدني من صفوف المتظاهرين في الإنتفاضات العربية، و بروز دور الشباب الغير مؤدلج والتجمعات بدون قيادة والطرق الجديدة في تمرير المعلومات والأخبار...، أدى بالعديد من الأكاديميين لإستدعاء مصطلحات نظريات الحركات الاجتماعية أو الحركات الاجتماعية الجديدة لدراسة هذه الإنتفاضات (Vincent Durac, 2015, p 247). ويرى دوراك كذلك أن نظريات الحركات الاجتماعية، رغم أهمية التفسير الذي تقدمه، تبقى قاصرة عن تقديم فهم جيد للإنتفاضات العربية، لأنها بشكل أو بآخر تضمر فكرة الوحدة والتعارف المتبادل بين أعضاء هذه الوحدة. فهو يفضل مصطلح "تكتل من الحركات الاجتماعية" أو "حركات من الحركات" لتعبير عن تنوع الفاعلين في الثورات العربية. ويستنتج دوراك أن هذه النقطة بالذات مثلت التحدي لفترة ما بعد الثورة، بحيث أن إتساع قاعدة المتظاهرين وتنوعها وعدم إنسجامها جعل من عملية القمع مستحيلة وأدى لإسقاط الأنظمة التسلطية ولكن في مرحلة ما بعد الثورة كان التنوع والإختلاف عائقاً لتقديم برنامج سياسي وإجتماعي موحد (Vincent Durac, 2015, p 253) .

يذهب بعض الدارسين لحالة الحراك الشعبي الجزائري لنفس إستنتاج دوراك. فالصورة التي إتسم بها الحراك، بالإضافة إلي سلميته وإتساع قاعدته وتنوعها، هي صعوبة بروز قيادة من داخل المتظاهرين والمحتجين يمكن أن تعبر عن مطالبهم بشكل مهيكل وفي إطار سياسي[3]. وفي غياب

---

[2] أنظر على سبيل المثال

ناصر جابي، **لماذا تأخر الربيع الجزائري**، (الجزائر،منشورات الشهاب، 2012).

Sarah Ben Néfissa, "Mobilisations et révolutions dans les pays de la Méditerranée arabe à l'heure de « l'hybridation » du politique Égypte, Liban, Maroc, Tunisie", *Revue Tiers Monde*, Vol. 5, (2011), pp. 5-24. Joel Beinin & Frédéric Vairel, "The Middle East and North Africa Beyond Classical Social Movement Theory", in: Joel Beinin & Frédéric Vairel (eds.), *Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa*, (Stanford, Stanford University Press, 2013), pp. 1-23. Leenders Reinoud, "Social Movement Theory and the Onset of the Popular Uprising in Syria." *Arab Studies Quarterly*, Vol. 35, no. 3 (2013) p 273–289.

[3] أنظر على سبيل المثال

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، وحدة الدراسات السياسية، **الجزائر 2019: من الحراك إلى الانتخابات** (قطر: 2019)، ص 13.

Louisa Dris-Aït Hamadouche & Driss Chrif, "Le Face à Face Hirak-Pouvoir : La Crise de la Représentation", *L'Année du Maghreb*, Vol. 12 (2019) p. 61. Layla Baamara, " (Dés)engagements

ممثلين للحراك إستطاع النظام فرض رؤيته والذهاب لإنتخابات رئاسية في 13 ديسمبر 2019، توجت بإنتخاب الرئيس الحالي عبد المجيد تبون. غير أنه في رأينا، الوقوف على هذه المرحلة، أي منذ بداية الحراك ومروراً بإستقالة بوتفليقة إلى وصول تبون للحكم، على أنها مرحلة لم ينجح فيها الحراك في تحقيق مطالبه ونجح فيها النظام في المحافظة على إستمراريته، هو نوع من الإشباع في التحليل الذي يحول دون فهم التجارب والممارسات السياسية والإجتماعية التي سعت لحل الأزمة وتحقيق الإنتقال الديمقراطي. فالعديد من هذه التجارب قد توضع في الظل بسبب مآل المرحلة، بالرغم من كونها ذات دلالات مهمة لفهم الإشكاليات المتعلقة بمسار الإنتقال الديمقراطي، مثل تجربة "فعاليات المجتمع المدني".

فرضية الدراسة:

فرضيتنا في هذه الورقة هي، من جهة، أن تفاعل المجتمع المدني مع المجتمع السياسي في مرحلة إنتقال ديمقراطي لا يأخذ بالضرورة طابع التنافس والتزاحم ليفسح الأول الطريق للثاني كما يرى لينز وستيبان، بل إن المجتمع المدني قد يساهم في دفع المجتمع السياسي لأداء دوره وتسهيل تكوين تحالفات بين الأحزاب السياسية. ومن جهة أخرى، رغم أن منظمات المجتمع المدني لم تكن رائدة للحراك، غير أن دورها في تجسيد وهيكلة مطالب هذا الأخير وتفاعلها مع السلطة السياسية يجعل منها فاعلاً مهماً في مثل هذه المرحلة.

منهجية الدراسة:

تعتمد دراستنا هذه على تحليل البيانات العشرة الصادرة عن "فعاليات المجتمع المدني". كل هذه البيانات نشرت تتدريجياً على موقع التواصل الإجتماعي "الفايسبوك" في صفحة هذه الفعاليات، وتداولتها كذلك بعض المواقع الإلكترونية والصحف. ومن أجل وضع البيانات في سياقها، إعتمدنا أساساً على تصريحات المنظمين والمشاركين في الملتقيات التشاورية المسجلة في فيديوهات أو على شكل مقالات صحفية، والتي تم نشرها هي الأخرى على نفس صفحة "الفايسبوك". وساعدنا أيضاً في فهم السياق التوثيق لأبرز أحداث الثورة الجزائرية في الفترة من شباط/ فبراير 2019 وحتى أيلول/ سبتمبر2019 الذي قام به المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات.

المنهجية المتبعة في هذه الدراسة هي "التحليل الموضوعاتي للمحتوى" (Content Analysis Thematic). تعتبر هذه المنهجية كفرع لمنهجية "تحليل المحتوى" التي تهدف إلى التعمق في فهم المادة محل الدراسة أكثر من مستوى القراءة السطحية العامة. و"التحليل الموضوعاتي للمحتوى" هو "إجراء معرفي يسمح بتصنيف الأشياء على أساس الخصائص المشتركة من أجل تكوين مجموعات متباينة أو، بشكل مثالي، محددة بوضوح" (Laurence Bardin, 2003, p

Militants et Pratiques de la Contestation (2011-2019) ", *Mouvements*, Vol. 102, no. 2 (2020) p. 72.
Cherif Dris, "Sans Leaders, le Hirak n'Atteindra pas ses Objectifs," in: *Maghreb Emergent,* (15 Février 2020), accessed on 16/02/2019, at : https://maghrebemergent.net/sans-leaders-le-hirak-natteindra-pas-ses-objectifs-pr-cherif-dris/

266 ، ففكرة التصنيف هي الفكرة الأساسية لهذه المنهجية والتي يتوصل إليها من خلال ملاحظة التكرارات لمواضيع معينة وتصنيفها في جدول.

منهجية تحليل المضمون هي الأنسب لتحليل مضمون المدونات الشفوية أو المكتوبة، وإختيارنا "للتحليل الموضوعاتي للمحتوى" سمح لنا في إطار تحليلنا للبيانات العشرة الصادرة عن "فعاليات المجتمع المدني" بإبراز ثلاثة فاعلين أساسيين تكرر ذكرهم بشكل مستمر وتمحور حولهم محتوى البيانات، وهم الحراك، الطبقة السياسية (تتمثل أساساً في الأحزاب السياسية والشخصيات السياسية الوطنية)، وأخيراً السلطة السياسية. وقد تم هيكلة المضامين المتعلقة بالفاعلين الثلاثة في جدول التحليل المضوعاتي[4].

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتحليل مسار وتقارير "فعاليات المجتمع المدني" من أجل إبراز الدور الذي لعبه هذ الائتلاف الجمعوي والنقابي في بلورة التطلعات السياسية للحراك في الفترة الممتدة بين استقالة رئيس الجمهورية السابق للجزائر وانتخاب الرئيس الحالي. كما تهدف هذه الورقة، من خلال إبراز الدور الذي لعبته "فعاليات المجتمع المدني"، إلى طرح إشكالية المرور من المجتمع المدني إلى المجتمع السياسي في إطار تحولات سياسية تسعى لتكريس الديمقراطية. وتهدف الدراسة أيضاً لمناقشة فكرة متداولة في الأدبيات حول عدم قدرة المجتمع المدني في الجزائر، وفي العالم العربي بصفة عامة، على طرح مبادرات تهيكل وتجمع المطالب المتجزئة للمحتجين والمتظاهرين من أجل بلورتها في شكل سياسي.

مباحث الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث تعكس مخرجات التحليل الموضوعاتي للبيانات العشرة التي أبرزت الفاعلين الثلاثة السابق ذكرهم. المبحث الأول يحلل مضمون البيانات التي تتفاعل مع للحراك، المبحث الثاني يحلل مضمون البيانات التي تتفاعل مع الأحزاب والشخصيات السياسية، أما المبحث الثالث والأخير فيحلل مضمون البيانات التي تتفاعل مع السلطة السياسية. وهذا التقسيم يعطي نظرة كاملة لأهم الأفكار التي جاءت في البيانات العشرة، من خلال ربطها مع إشكالية تفاعل المجتمع المدني مع المجتمع السياسي.

أولاً: الإنخراط في الحراك وتجسيد مطالبه

الإنخراط وتجسيد المطالب هما الفكرتان الاساسيتان اللتان تعبران عن موقف "فعاليات المجتمع المدني" إزاء الحراك، بحيث نجدهما في كل البيانات. والإنخراط يتمثل في الدعم بمختلف الأشكال والآليات التي تسمح بإستمراريته وتقويته (البيان التاسع، 2019)، وكذلك الدعوة

[4] أنظر الجدول في الملحق.

للمشاركة في المسيرات الأسبوعية. يصرح صادق دزيري[5]، رئيس كنفدرالية النقابات المستقلة، على هامش اللقاءات التشاورية أن المجتمع المدني هو جزء من الحراك ودوره هو دعم الحراك[6]. وفكرة الإنخراط تظهر مدى حرص الفعاليات على أن لا تظهر كفضاء موازي للحراك أو تتحدث بإسمه، فتعبير المتظاهرين عن الرفض أو القبول عن طريق رفع اللافتات والهتافات الجماعية في المسيرات، خاصة يوم الجمعة، كان بمثابة الجواب لما يحدث في الساحة السياسية والقضائية والإقتصادية على مدار الأسبوع، وأيضاً بمثابة الإمتحان للمبادرات التي يطرحها أشخاص أو جهات معينة[7]. لذا فإن التركيز في البيانات على فكرة الإنخراط في الحراك، يعبر اساساً على الحرص على القبول الشعبي للفعاليات، أو على الأقل أن لا يقابلها المتظاهرون بالرفض الصريح والواسع. من خلال هذا السياق يمكن أن نفسر إضافة فئة "ناشطين من الحراك" إلى جانب "الطبقة السياسية والمجتمع المدني والشخصيات الوطنية" في الحوار الوطني الشامل المعلن عنه في مبادرة 15 حزيران/ يونيو، وكذلك تواجد فئة "شباب جامعيون" في اللقاء التشاوري مع الأحزاب السياسية. ويوضح أيضاً هذا الحرص ما صرح به سعيد صالحي، نائب رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان ، حول توافق الفعاليات مع الحراك وتنوعه وضرورة تجنب الانقسامات[8]. على الرغم من هذه الإحتياطات، إلا أن بعض الشباب وجه إنتقادات لهذا الائتلاف بسبب كون القائمين عليه كهول ومسنين لا يمثلون الشباب الذين هم أغلب الحراك. وعلى صفحة الفعاليات على موقع الفايسبوك، يوجد دائماً تعليقات تطعن في مشروعية المبادرة ومصداقيتها، مما يبين صعوبة الوصول لإجماع حول الشخصيات التي يمكن أن تقدم مشروع يجسد مطالب تجمع المتظاهرين.

والموقف من الحراك المتمثل في تجسيد مطالبه، هو ما تستمد منه "فعاليات المجتمع المدني" شرعيتها وسبب وجودها. ولإبراز هذا الدور أكدت الفعاليات منذ بيانها الثاني على ضرورة جعل مبادرة المجتمع المدني معبراً يترجم طموحات الحراك الشعبي ويسعى لتحقيق مطالبه (البيان الثاني، 2019). يصرح جمال غول، رئيس المجلس الوطني المستقل للأئمة، أنهم يسعون لبلورة مطالب الحراك من خلال صياغتها بشكل واضح ومقنن يمكن عرضها على السلطة لإيجاد الحل الأنسب تقديمها[9]. غير أن تجسيد مطالب الحراك هو أكثر تعقيداً بالنسبة للمشرفين على "فعاليات المجتمع المدني" من الإنخراط فيه، لأن المطالب، ما عدى الإجماع على رحيل رموز النظام، متعددة وتتعارض في بعض الأحيان، مثل رفع شعار "حراك باديسي نوفمبري" من طرف التيار

[5] هو أبز شخصية في فعاليات المجتمع المدني، وتظهر الصور على صفحة الفعاليات أنه كان يترأس أغلب اللقاءات التشاورية.

[6] صادق دزيري، تصريح لقناة النهار، موقع فايسبوك 03/ 06/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/03/02، في https://bit.ly/3waEvQn

[7] أنظر، على سبيل المثال، تفاعل المتظاهرين مع تصريحات الديبلوماسي الجزائري السابق الأخضر الإبراهيمي حول جدية خطة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للخروج من الأزمة.

[8] سعيد صالحي، تصريح لقناة كل شيئ عن الجزائر، موقع فايسبوك 2019/08/2، تم الاطلاع عليه في 2021/03/02، في https://bit.ly/3waEvQn

[9] جمال غول، تصريح لقناة البلاد، موقع فايسبوك 26/ 05/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/03/01، في https://bit.ly/3waEvQn

الوطني الإسلامي وشعار "حراك في إطار قرارات مؤتمر الصومام" من طرف التيار العلماني[10]. لذا فقد ركزت معظم البيانات على المطلب المجمع عنه، وهو رحيل رموز النظام، وجعلت منه الشرط الأساسي لبداية حل الأزمة السياسية. أما صلب المفاوضات مع أطياف المجتمع المدني والأحزاب السياسية لإيجاد حل توافقي، فكان حول شكل وكيفية إدارة المرحلة الإنتقالية، كما سنراه لاحقاً. والمقاربة بين وجهات النظر حول الفترة الإنتقالية لم يكن أمراً سهلاً بين منظمات مهيكلة مثل النقابات والأحزاب والجمعيات، فكيف إذا فتح هذا النقاش لتجمعات غير مهيكلة؟ والمشرفين على الفاعليات كانوا على وعي بضرورة إيجاد توازن بين تجسيد مطالب الحراك، وإقتراح حلول للأزمة من خارج مطالب الحراك. هذا ما نلمسه في تصريح صادق دزيري الذي يقول فيه أن الفعاليات جزء من الحراك ولا يكن لها تجاوز مطالب هذا الأخير، وفي نفس الوقت يقول أن هذا الموقف ليس هو القول الفصل بل يجب البحث سبل التحاور وإمكانية إيجاد آليات جديدة يتوافق حولها الحراك[11].

كما أن موقف فعاليات المجتمع المدني الداعم للحراك لم يكن بنفس الدرجة في كل البيانات، فهناك بيانات نلمس فيها تأكيد وإلحاح على هذا الموقف، مثل ما صرح به المجتمعون في البيان الخامس أن الحراك الشعبي السلمي يبقى الضامن الوحيد لتجسيد مطالب الجزائريين والاطار الأكثر نجاعتاً لتجنب المحاولات التي تسعى لتقسيمه أو دفعه نحو العنف (البيان الخامس، 2019)، وفي البيان السادس تم التأكيد على أن فعاليات المجتمع المدني تؤيد وتدعم وترافق وتنخرط بشكل كلي في الحراك (البيان السادس، 2019). ويساعد على فهم هذا التأكيد والإصرار على التقيد بالحراك ودعمه، وهو السياق الذي جاء فيه البيانان، فالبيان الخامس صدر عقب دعوة الرئيس المؤقت عبد القادر بن صالح في 03 تموز/ يوليو 2019 إلى إجراء حوار وطني لتنظيم الانتخابات الرئاسية. والبيان السادس صدر ثلاثة أيام بعد تكوين لجنة الحوار والوساطة برئاسة كريم يونس واستقبالها رسمايا من طرف الرئيس المؤقت بن صالح في 25 تموز/ يوليو 2019. تكتب لويزا حمدوش فيما يخص نداء بن صالح وتكوين لجنة بن يونس، أنه بعد إخفاق تنظيم انتخابات رئاسية في 4 تموز/ يوليو 2019، كان لدي السلطة خياران، إما فتح التشاور مع معارضين غير موالين وإما إعادة تجنيد أحزاب ومنظمات الموالاة. غير أن مخرجات كلتا الحالتين كانت تمثل خطر على السلطة، ففي الحالة الأولى كان عليها أن تقوم بتنازلات قد تكون خطيرة بالنسبة لها، والحالة الثانية تزير من إحتقان الوضع. لذا فقد بادرت بحوار وطني حددت مضمونه وشكله والشخصيات المشرفة عليه بصفة انفرادية (Louisa Dris-Aït Hamadouche & Driss Chrif, p 61). وقبل الإعلان عن تكوين لجنة بن يونس، تم تداول أسماء كان من بينها عضوان بارزان من "فعاليات المجتمع المدني"، وهم سعيد صالحي وإلياس مرابط، رئيس النقابة الوطنية لممارسي

[10] الشعار "باديسي نوفمبري" يحيل لرائد الصحوة الإسلامية الجزائرية عبد الحميد إبن باديس (1889/1940) ولإعلان بداية الثورة الجزائرية أول نوفبر 1954 لما يحتويه هذا البيان من إنتساب للإسلام والعروبة. أما شعار "مؤتمر الصومام" فيحيل إلى المؤتمر الذي عقده جيش التحرير الجزائري في 1956 في أعالي جبال الصومام في منطقة القبائل والذي غابت في بيانه المرجعية العربية الإسلامية.

الصحة العمومية والمنسق الوطني لكنفدرالية النقابات الجزائرية. يصرح سعيد صالحي لجريدة "جون أفريك" الناطقة بالفرنسية، أنه تم الإتصال به من طرف بن يونس للمشاركة في اللجنة قبل أيام فقط من إستقبالها من طرف بن صالح، وقد تم الاتفاق على مجموعة من الشروط وافق عليها بن يونس عشية هذا الإستقبال. وفي اليوم التالي، يقول صالحي أنه إندهش عندما رأى في التلفاز أن أعضاء لجنة الحوار والوساطة، التي كان من المقرر أن يكون عضواً فيها، قد تم إستبدالهم بأعضاء جدد إستقبلهم الرئيس المؤقت بن صالح (Arianna) Poletti, 2019)

هذه الكواليس تساعد على فهم خلفيات تأكيد "فعاليات المجتمع المدني" على تمسكها ودعمها الغير مشروط للحراك، فهي بهذا التصريح تبين موضع إختلافها مع مبادرة لجنة الحوار والوساطة، أي مدى تبني هذه المبادرة لمطالب الحراك. وقد رفضت فعاليات المجتمع المدني المشاركة في لجنة الحوار والوساطة، وهو ما كلفها تضييقات من طرف الإدارة العامة عندما أرادت الحصول على تصريح للقاء التشاوري مع الأحزاب السياسية، الذي تم تأجيله من 17 إلى 24 آب/ أغسطس 2019 بسبب عدم جواب الإدارة على طلب التصريح (فعاليات المجتمع المدني، تصريح إعلامي، 2019). في بيان هذا اللقاء، أرادت فعاليات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية المشاركة أن توضح أكثر موقفها من لجنة الحوار والوساطة، من خلال إدراج محور خاص "بالحوار"، أعلن فيه عن الرغبة في الحوار الجاد والمسؤول الذي يستوجب مناخ سياسي يبني الثقة التي مازالت غائبة فيه. ومناخ سياسي الذي يبني الثقة الغائبة يبدأ حسب ما جاء في البيان بالإفراج عن معتقلي الراي، ثم رفع التضييق عن الفضاءات العمومية وتحرير الإعلام ورفع الحصار عن العاصمة (البيان الثامن، 2019).

ثانياً: الوصول لرؤية توافقية بين أطراف الطبقة السياسية

يغلب على المضمون الذي يتناول الطبقة السياسية في بيانات "فعاليات المجتمع المدني" موضوع التوافق الذي تم التعبير عنه، بالإضافة إلى لفظ "توافق"، بألفاظ أخرى مثل "الإلتفاف"، "الحوار"، "توحيد"، "جامع"، " تقريب وجهات النظر"، "شاملة"، إلخ. والتطلع للوصول لتوافق بين مكونات الطبقة السياسية، وهم أساساً أحزاب وشخصيات وطنية سياسية، سبقه توافق النقابات المستقلة في إجتماعات تمهيدية قررت فيها هذه الأخيرة التوسع لتشمل منظمات المجتمع المدني ثم لتشمل لا حقاً الطبقة السياسية. يقول مزيان مريان، رئيس النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني، أن فكرة توسيع المبادرة لتشمل منظمات المجتمع المدني ثم تنظيم ندوة تشمل الأحزاب السياسية جاءت في اللقاء التمهيدي[12]. فالأولوية بالنسبة لرؤساء النقابات الحرة المبادرين "بفعاليات المجتمع المدني"، هي جمع مختلف التوجهات الإيديولوجية للمجتمع المدني، ثم الوصول لتوافق بين مكونات الطبقة السياسية. هذا ما يفسر غياب مضمون يتناول الأحزاب

[11] صادق دزيري، تصريح لقناة النهار، موقع فايسبوك 15/ 06/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/02/02، في https://bit.ly/3waEvQn

[12] مزيان مريان، تصريح لقناة نوميديا، موقع فايسبوك 2019/05/29، تم الاطلاع عليه في 2021/03/02، في https://bit.ly/3waEvQn

والشخصيات السياسية الوطنية في البيان الأول، والإشارة فقط لهم في البيان الثاني تحت مسمى "القوى الفاعلة"، ثم التصريح في مبادرة 15 حزيران/ يونيو برغبة الفعاليات في فتح حوار مع الطبقة السياسية.

حتى البيان الرابع، كانت دعوة "فعاليات المجتمع المدني" للوصول لرؤية توافقية تشمل كل الأطراف الفاعلة وكل الفعاليات والحساسيات والتوجهات. لكن إبتداءً من البيان الخامس وضع شرط للمشاركة في لقاءات الفعاليات، وهو عدم التورط في الفساد الذي طبع فترة حكم الرئيس المستقيل عبد العزيز بوتفليقة. وهذه المسألة، أي عدم إدراج أطراف في الحوار تورطت في الفساد، والمعنيون هنا هم خاصة أحزاب الموالاة والذين ساندوا العهدة الخامسة للرئيس المستقيل، كانت محل نقاش في اللقاءات التشاورية الأولى للفعاليات كما صرح بذلك حيرش جهيد[13]. والراجح أن إبعاد أحزاب الموالاة من المشاركة في "فعاليات المجتمع المدني" قد تم الفصل فيه بعد أن أجمع المشاركون في ملتقى "منتدى الوطني للحوار "، والذي شاركت فيه أهم قيادات الفعاليات، على ضرورة استبعاد الأشخاص والهياكل التنظيمية التي كانت بمثابة رموز للنظام السياسي الفاسد من تسيير وإدارة الحوار الوطني المفتوح على كل المنظمات والشخصيات (فعاليات المجتمع المدني، الوثيقة النهائية لمنتدى الحوار الوطني، 2019). يتبين هذا من تاريخ اللقاء التشاوري الذي صدر عنه البيان الخامس، فهذا اللقاء إنعقد في 13 تموز/ يوليو 2019 وملتقى المنتدى الوطنى للحوار إنعقد في 06 تموز/ يوليو 2019، أي أن الفاصل بينهما هو أسبوع فقط. أدى الموقف من أحزاب الموالاة إلى ردود فعل من طرف أحزاب ساندت وشاركت في نظام بوتفليقة، كحزب جبهة التحرير الوطني الذي صرح رئيسه في تلك الفترة محمد جميعي أن حزبه لا يمكن إقصاؤه نظراً لتاريخه النضالي[14]، إلا أن الفعاليات بقيت حتى نهايتها مغلقة على أحزاب الموالاة.

بعد إنعقاد ملتقى "منتدى الوطني للحوار " الذي قاطعته "قوى البديل الديمقراطي" لكونها ترى أن المنتدى لم يتبنى شرطها الأساسي للذهاب للإنتخابات، وهو المرور بمرحلة تأسيسية وإنتقالية، سعت "فعاليات المجتمع المدني" لعقد ملتقى وطني يجمع كافة الأطياف من خلال تنصيب لجان تقوم بمهمة التواصل مع مختلف المبادرات. جاء في البيان السادس أن "فعاليات المجتمع المدني" تواصل لقاءاتها التشاورية مع مختلف المبادرات وجميع الأطياف، وأنها إلى غاية 28 تموز/ يوليو 2019 قد شملت 11 حزب سياسي يمثلون أهم أحزاب المعارضة المنتمون لمنتدى الوطني للحوار ولقوى البديل الديمقراطي، مثل حركة مجتمع السلم وجبهة العدالة والتنمية بالنسبة للأول، وجبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بالنسبة للثاني. جاء في البيان السابع أن اللقاءات التشاورية توسعت أكثر لتشمل 15 حزب، أكثر من 20 شخصية سياسية ونخب جزائرية وفاعلين في الميدان. وأن المشاورات مازالت مفتوحة لفاعلين آخرين، وأنه قد تم

[13] حيرش جهيد، تصريح لقناة الحياة، موقع فايسبوك 02/ 06/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/04/12، في https://bit.ly/3waEvQn

تحديد تاريخ 17 آب/ أغسطس 2019 لأول لقاء مع الطبقة السياسية. سبق أن ذكرنا أن الفعاليات لم تستطع عقد لقائها مع الأحزاب في تاريخه المحدد لعدة أسباب من أهمها رفضها الحوار مع لجنة بن يونس المدعومة من طرف السلطة، لذا فقد تم تأجيل اللقاء إلى 24 آب/ أغسطس.

اللقاء مع الأحزاب السياسية هو ثمرة جهود "فعاليات المجتمع المدني" للتوصل لجمع كل أو أغلب مكونات الطبقة السياسية المحسوبة على المعارضة حول طاولة نقاش. هذه الطبقة السياسية التي تكتلت حول قطبين: "المنتدى الوطني للحوار من جهة وقوى البديل الديمقراطي من جهة أخرى، لم تستطع أن تجتمع منذ بداية الحراك إلا في اللقاء الذي أشرفت عليه الفعاليات، ولم تجتمع بعد هذا اللقاء. والذي مكن الفعاليات من الوصول لهذا "اللقاء التاريخي" على حد تعبير صادق دزيري، هو وجود أعضاء في الفعاليات ينتمون لكلا القطبين، مثل سعيد صالحي وعبد الوهاب فرساوي، رئيس جمعية "راج" المقربة من حزب جبهة القوى الإشتراكية ونور الدين بن اسعد رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، الذين هم في نفس الوقت من الفاعلين المؤسسين لقوى البديل الديمقراطي. ومن جهة أخرى نصر الدين حزام رئيس "جمعية الإصلاح والإرشاد المقربة من حزب حركة مجتمع السلم وأحمد ابراهيمي رئيس جمعية البركة للعمل الخير والإنساني وجمال غول رئيس المجلس الوطني المستقل للأئمة الذين شاركوا في المنتدى الحوار الوطني. هؤلاء الأعضاء كانوا كحلقات وصل بين القطبين من أجل تقارب وجهات النظر.

جاء في نص الكلمة الإفتتاحية للقاء التشاوري مع الطبقة السياسية أن الفعاليات تعمل للوصول لحوار مسؤول وجاد يقلص من اختلافات الرؤى والمقترحات بالاعتماد على التوافق في صياغة حل جامع للخروج من الأزمة (فعاليات المجتمع المدني، الكلمة الافتتاحية في للقاء التشاوري مع الاحزاب السياسية والشخصيات الوطنية، 2019). واللافت للانتباه في هذه الكلمة الإفتتاحية التي ألقاها مرابط إلياس، هو تأكيد الفعاليات على ضرورة تجاوز الفروق الإيديولوجية للطبقة السياسية التي إعتبرتها شيء طبيعي يجب التعايش معه لتفويت فرصة إستغلالها من طرف السلطة لإضعاف المعارضة وسد الطريق أمام تحقيق مطالب الحراك. جاء في الكلمة الإفتتاحية أن العمل المشترك بين جميع عناصر المجتمع الجزائري ضروري من أجل قطع الطريق أمام الذين يستغلون تباين وجهات النظر الطبيعية لضرب وحدة الحراك ومطالبه (الكلمة الافتتاحية، 2019). وطرحت هذه الكلمة الإفتتاحية المغزى الأساسي وراء اللقاء التشاوري مع الطبقة السياسية، وهو كيفية توحيد الصفوف حول الأهداف التي تجمع المتشاورين لتحقيق مطالب الحراك.

رغم إرادة "فعاليات المجتمع المدني" لدفع الطبقة السياسية لطرح مبادرة مشتركة، إلا أن الأحزاب والشخصيات الوطنية المجتمعة في اللقاء التشاوري لم تتمكن من الاتفاق حول حل جامع للأزمة السياسية. وعلى العكس من مبادرة 15 حزيران/ يونيو 2019 التي طرحتها الفعاليات وجاءت بخريطة طريق واضحة للخروج من الأزمة، لم يأتي في البيان الثامن الذي صدر على إثر القاء التشاوري مع الطبقة السياسية خريطة طريق أو إقتراح حلول وميكانيزمات، إنما تم التأكيد فقط على ثلاثة محاور تتعلق بالحقوق والحريات، الديمقراطية، والحوار. هذه المحاور

الثلاثة تم طرحها في الكلمة الافتتاحية لهذا اللقاء، مما يدل على أنه لم يتم التوصل إليها من خلال التشاور، إنما أعيد التأكيد عليها فقط. الشيء الجديد الوحيد الذي أفرزه هذا القاء هو الإعلان عن تكوين لجنة تنسيق ومتابعة تقوم بصياغة المقترحات وتعمل على تقريب وجهات النظر في شكل وثيقة جامعة أساسها مبادرات 15 جوان و26 جوان و 6 جويلية [15]. هذه اللجنة تسعى كذلك لتحضير لندوة وطنية يتم تحديد تاريخها لا حقاً. يدل عدم الوصول لوثيقة جامعة للطبقة السياسية على صعوبة المناقشات والمفاوضات بين مكونات هذه الطبقة. وحول هذه المناقشات، يقول رئيس "حزب جيل جديد"، سفيان جيلالي، في تصريح على هامش اللقاء التشاوري أنه يوجد أطروحتان أساسيتان، الأولى تريد انتخابات رئاسية والثانية انتخابات لمجلس تأسيسي قبل الإنتخابات الرئاسية. ويقترح جيلالي دمج هاتان الأطروحتان من خلال البدء بانتخابات رئاسية، لكن يُشترط على كل المترشحين الالتزام بفتح مسار تأسيسي مباشرة بعد الانتخابات[16]. ومن جهته يقول سعيد صالحي أن المشاورات تتقدم، وهناك محاولات لتقريب وجهات النظر لذهاب نحو ملتقى وطني توافقي[17]. تبين التصرحات على هامش اللقاء التشاوري أن الطبقة السياسية المجتمعة لم تتوصل إلى صيغة محددة لحل الأزمة الساسية، وهذا ما يفسر تشكيل لجنة تنسيق ومتابعة، والتطلع للقاء تشاوري آخر مع الأحزاب والشخصيات الوطنية.

ولكن عدم الوصول لحل جامع للأزمة لم يمنع السياسيين المشاركين من إبداء انطباع إيجابي حول ظروف الحوار وجديته تحت إشراف "فعاليات المجتمع المدني". يقول الناشط في الحراك والمعارض السياسي كريم طابو أن اللقاء الذي نظمه المجتمع المدني كان أكثر مصداقيتاً من المبادرات التي قدمتها الأحزاب السياسية[18]. كما صرح عبد العزيز رحابي، الدبلوماسي السابق والذي ترأس "المنتدى الوطني للحوار"، عندما سُئل عن لجنة الحوار والوساطة لكريم يونس فقال "هناك مبادرة تجمع مثل هذه المبادرة"[19]، بمعنى ضمني أن لجنة بن يونس لا تحظى بالقبول عكس "فعاليات المجتمع المدني" التي قبلت الطبقة السياسية المشاركة في لقاءاتها التشاورية. يظهر من خلال مختلف التصريحات التي جاءت على هامش اللقاء التشاوري مع الأحزاب والشخصيات الوطنية، أن مسألة التوافق بين مختلف الأطراف حول حل جامع للأزمة السياسية كانت تبدوا مسألة وقت فقط، لذي فقد تم وصف هذا اللقاء التشاوري في البيان التاسع على أنه اللقاء الأول مع الطبقة السياسية وسيليه لقاء تشاوري ثاني سيعقد قبل نهاية شهر أيول/ سبتمبر

[15] هذه المبادرات هي مبادرة "فعاليات المجتمع المدني" المعلن عنها في 15 حزيران/ يونيو، ومبادرة "قوى البديل الديمقراطي" المعلن عنها في 26 حزيران/ يونيو، ومبادرة أرضية عين البنيان المعلن عنها في 06 تموز/ يوليو.

[16] سفيان جيلالي، تصريح لقناة الغد، موقع فايسبوك 2019/08/25، تم الاطلاع عليه في 2021/02/02، في https://bit.ly/3waEvQn

[17] سعيد صالحي، تصريح لقناة كل شيء عن الجزائر، موقع فايسبوك 2019/08/2، تم الاطلاع عليه في 2021/02/02، في https://bit.ly/3waEvQn

[18] كريم طابو، تصريح لقناة شهاب برس، موقع فايسبوك 16/ 08/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/02/02، في https://bit.ly/3waEvQn

[19] عبد العزيز رحابي، تصريح لقناة البلاد، موقع فايسبوك 2019/08/25، تم الاطلاع عليه في 2021/02/02، في https://bit.ly/3waEvQn

2019، بهدف الوصول لتنظيم ندوة وطنية جامعة وشاملة تضم جميع الأطياف والتوجهات (البيان التاسع، 2019).

البيان العاشر والأخير يظهر نوع من الإرباك لدى "فعاليات المجتمع المدني"، فالمضمون الذي طغى على هذا البيان هو التنديد وإستنكار السياسة المنتهجة من طرف النظام المتمثلة في التضييق على الفضاءات العمومية والرقابة والإعتقالات. وترى الفعاليات أن النظام يتبع سياسة الهروب نحو الأمام من خلال التضييق و فرض فضاء للحوار لم يقبله الحراك، لا من حيث منطلقاته ولا من حيث مساره ومخرجاته (البيان العاشر، 2019). في مثل هذه الظروف، لم يعد تنظيم ندوة وطنية جامعة بنفس الوضوح السابق، ورغم تأكيد البيان أن هدف الفعاليات هو الوصول لعقد هذه الندوة، غير أن التاريخ الذي تم تحديده في البيان التاسع لم يؤكد عليه ولم يذكر تاريخ آخر للندوة، وإنما صرح بهذه الأخيرة كهدف تسعى الفعاليات لتحقيقه، مما يدل على تعكر الرؤية وغموض الأفق.

وهناك عامل آخر مهم ساهم بشكل كبير في إرباك "فعاليات المجتمع المدني" وهو التصريح المفاجئ لنائب وزير الدفاع ورئيس الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح في 02 أيول/ سبتمبر 2019 بضرورة إستدعاء الهيئة الناخبة للرئاسيات في 15 أيول/ سبتمبر. يقول صادق دزيري أن "إستدعاء الهيئة الناخبة أربك العديد من الفاعلين، بسبب ضبابية الوضعية وغياب الضمانات اللازمة لنزاهة الانتخابات[20]. ويبدوا أن إنقسام أحزاب المعارضة حول المشاركة في الانتخابات الرئاسية قد أربك الفعاليات أكثر من قرار إستداء الهيئة الناخبة. فأمام أحزاب قدمت مترشحين، وأحزاب أحجمت عن تقديم مترشحين دون أن تصرح بمعارضتها للإنتخابات، وأحزاب عارضت الانتخابات[21]، أصبحت مهمة الوصول لندوة جامعة للطبقة السياسية أكثر تعقيداً وأبعد للمنال مما سبق.

يبين هذا المسار الذي قطعته "فعاليات المجتمع المدني" في محاولة الوصول لرؤية توافقية بين الأحزاب والشخصيات المحسوبة على المعارضة، مدى وعيها بأهمية توسيع الائتلاف وتوحيد الصف من أجل التفاوض مع السلطة من موقع القوة. ويظهر هذا الوعي من خلال بعض التصريحات، مثل تصريح جمال غول على هامش القاء الذي طرح مبادرة 15 حزيران/ يونيو 2019، والذي ذكر فيه أن العامل الأساسي لإنجاح المبادرة هو التنوع وتمثيل مختلف الأطياف والإيديولوجيات[22]. ويظهر أيضاً في الكلمة الإفتتاحية للقاء التشاوري مع الطبقة السياسية حيث وصف التوافق على أنه سيعيد للساحة الوطنية التوازن المفقود في ميزان القوى (الكلمة

[20] صادق دزيري، لقاء مع قناة دزاير نيوز، موقع فايسبوك 07/ 09/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/02/03، في https://bit.ly/3waEvQn

[21] أصرت أحزاب "قوى البديل الديمقراطي" على مقاطعة الانتخابات، في حين تصدع "المنتدى الوطني للحوار" بين مشارك، مثل حزب "حركة البناء"، وغير مشارك بدون مقاطعة، مثل حزب "حركة مجتمع السلم"، ومقاطع، مثل حزب "جبهة العدالة والتنمية".

الافتتاحية، 2019). هذا الوعي بأهمية تكتل المعارضة ليكون لها وزن في التحاور مع النظام، يمكن فهمه من خلال تجربة النقابات المستقلة التي تخوض في مفاوضات مع الوزارات والحكومات منذ سنين، خاصتاً كونفدرالية النقابات المستقلة التي يترأسها صادق دزيري والذي كان له دور رئيسي في نشأة "فعاليات المجتمع المدني" والذهاب بها حتى اللقاء التشاوري مع الطبقة السياسية.

ثالثاً: الرفض والتنديد بسياسة السلطة

السلطة السياسية هي الغائب الحاضر بالنسبة "لفعاليات المجتمع المدني"، فعلى الرغم من عدم حضور ممثلين لها في اللقاءات التشاورية إلى أن البيانات تعبر بشكل واضح عن ثقلها على مناخ الندوات واللقاءات. جزء كبير من مضمون البيانات كان محتواه يتمثل في ردود فعل أو تفاعل للقرارات والسياسات التي تأخذها السلطة، كما هو الحال مثلا في البيان الثامن والتاسع الذي يتناول مسألة الحوار وبناء الثقة كتفاعل مع مساعي " لجنة الحوار والوساطة " التي يشرف عليها كريم يونس. كما يغلب على هذا المضمون الذي يتفاعل مع السلطة طابع الرفض والتنديد بسياستها، مثل رفض الانتخابات الرئاسية المزمع عقدها في 4 تموز/ يوليو 2019 والتي ألغيت، ورفض الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2019، ورفض المشاركة في لجنة الحوار والوساطة، إلخ. أما التنديد فقد تم التعبير عنه بألفاظ "إيقاف التضييق"، "رفع الحصار"، "وقف الاعتقالات"، "تستنكر وبشدة ممارسات"، إلخ[23]. وما يلاحظ هو أن الفعاليات لم تستخدم مصطلح النظام أو السلطة إلى في البيان الأخير، وذلك ربما لتفادي توجيه أصابع الإتهام مباشرتاً للسلطة الحاكمة. وذكرت الفعاليات في أول بيان لها مؤسسة الجيش على أنها مسؤولة في الحفاظ على إستقرار الوطن وحماية شعبه، ووجهت لها خطاباً مباشراً في النقطة السابعة من هذا البيان، والتي دعت فيها مؤسسة الجيش الوطني الشعبي لفتح حوار مع ممثلي مختلف طوائف المجتمع المدني وممثلي مختلف التوجهات السياسية من أجل الوصول لحل سياسي توافقي. أما في البيانات الأخرى المتعاقبة، فلم يتم فيها ذكر مؤسسة الجيش من جديد رغم الدور الذي لعبته في الدفع نحو الانتخابات وفرض الحل الدستوري على الحل السياسي[24] على عكس ما كانت تصبو إليه الفعاليات. وإجتناب توجيه الخطاب للمؤسسة العسكرية في البيانات التي تلت البيان الأول، يعود في رأينا لتفاعل قائد أركان الجيش يوم فقط بعد صدور هذا البيان

[22] جمال غول، تصريح لقناة النهار، موقع فايسبوك 15/ 06/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/02/02، في https://bit.ly/3waEvQn

[23] "قايد صالح.. "الجيش لن يكون طرفا في الحوار" "، الحوار، 2019/05/20، تم الاطلاع عليه في 2021/03/05 ، في:https://www.elhiwardz.com/event/148622

[24] الحل الدستوري للأزمة الذي كنت السلطة السياسية تدافع عنه يتمثل في ضرورة إنتخاب رئيس جديد في إطار ما يمليه الدستور في مثل هذه المرحلة. أما الحل السياسي، وهو الذي كانت تنادي به أغلب المعارضة، يتمثل في فتح مرحلة إنتقالية تؤسس لجمهورية جديدة ودستور جديد.

عندما صرح في 20 أيار/ مايو 2019 أن المؤسسة العسكرية تضمن السير الحسن للحوار ولكنها ليست طرفاً فيه[25].

وفي تعاملها مع السلطة، يمكن إعتبار تمديد عهدة الرئيس المؤقت بن صالح في 02 حزيران/ يونيو 2019 لغاية إنتخاب رئيس للبلاد، كنقطة فاصلة في نظرة "فعاليات المجتمع المدني" لمدى إحتمال تجاوب السلطة مع مبادرتها. فحتى عشية تمديد عهدة الرئيس المؤقت، كان أعضاء الفعاليات، وكذلك الحال لغيرهم من الفاعلين السياسيين والإجتماعيين، يرون أن السلطة أصبحت لا تملك مجالا للمناورة بعد أن أصبح تنظيم انتخابات رئاسية شيء مستحيل بسبب عدم تقدم مترشحين، وقرب إنتهاء عهدة الرئيس المؤقت المحددة ب 90 يوم. هذه الوضعية أعطت يقين للفعاليات أن السلطة ستجلس قريباً حول طاولة النقاش. يقول صادق دزيري أنه بعد سقوط ورقة الانتخابات وورقة ندوة المشاورات التي دعا لها الرئيس المؤقت في 22 نيسان/ أبريل 2019 والتي حظيت بمقاطعة واسعة، لم يعد أمام السلطة مبرر للبقاء[26]. ويصرح حيرش جهيد، المكلف بالإعلام بالنقابة الوطنية لعمال التربية، على هامش اللقاء التشاوري الثالث الذي كان يُحضر لمبادرة "فعاليات المجتمع المدني" أن هذه المبادرة تطالب بتعويض الباءات الثلاثة[27] بهيئات تقوم بالإشراف على فترة انتقالية لا مناص بعد نهاية عهدة بن صالح[28]. لكن هذه القناعة التي عبر عنها أعضاء الفعاليات، تراجعت بعد تمديد عهدة الرئيس المؤقت وتنصيب "لجنة الحوار والوساطة" التي قامت في نهاية المطاف بالدور الذي كانت تتطلع "فعاليات المجتمع المدني" القيام به، ولكن بمشروعية أقل بكثير.

وجاءت المطالبة بضرورة التسريع في تحقيق الإنتقال الديمقراطي في أغلب البيانات الصادرة عن الفعاليات. ووصف الإنتقال الديمقراطي السلس على أنه هو الذي يكرس القطيعة مع النظام السياسي المستبد والفاسد ويساهم في بناء مؤسسات شرعية لها مصداقية لدى الشعب (البيان الأول، 2019). واقترنت فكرة الإنتقال الديمقراطي في البيانات بتحقيق السيادة الشعبية (البيان السادس، 2019) وبناء دولة حرة ديمقراطية تعددية (البيان السابع، 2019) وكذلك التوافق الوطني (البيان العاشر، 2019). وجاء التأكيد على سلاسة هذا الإنتقال في أكثر من موضع في البيانات، مما يدل على الحرص على سلمية التغيير وأن العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر في التسعينات من القرن الماضي، بعد المسار الديمقراطي القصير الذي عرفته، لا تزال عالقة في الأذهان.

[25] فعاليات المجتمع المدني، البيان الأول، موقع فايسبوك 19/ 05/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/02/04، في https://bit.ly/3waEvQn

[26] صادق دزيري، لقاء مع قنات راديو آم، موقع فايسبوك 11/ 06/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/04/12، في https://bit.ly/3waEvQn

[27] وهم عبد القادر بن صالح، رئيس الدولة المؤقت، نور الدين بدوي رئيس الحكومة والطيب بلعيز رئيس المجلس الدستوري.

[28] حيرش جهيد، تصريح لقناة الحياة، موقع فايسبوك 02/ 06/ 2019، تم الاطلاع عليه في 2021/04/12، في https://bit.ly/3waEvQn

يتناول أغلب مضمون البيان العاشر والأخير السلطة وسياستها من خلال التنديد والإستنكار، ويظهر هذا مدى الضغط الذي كان يمارسه النظام على "فعاليات المجتمع المدني". توقفت الفعاليات للأسباب المباشرة والغير المباشرة التي ذكرناها من قبل، مثل إعتقال بعض أعضائها وتفرق أحزاب المعارضة حول فكرة المشاركة أو مقاطعة الانتخابات الرئاسية. وأمام سياسة الهروب للأمام التي إنتهجتها السلطة، قررت كنفدرالية النقابات المستقلة، خارج إطار "فعاليات المجتمع المدني"، أن تحدد يوم 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2019 يوم إضراب عام مساندة للحراك، لكن هذا النداء لم يجد صدى واسع لدى العمال. يقول الأستاذ الجامعي ناصر جابي " أظهر عدم نجاح هذا الاضراب العام ضعف تجنيد هذه النقابات التي لا تملك عمقا عماليا قويا داخل التجمعات الصناعية الكبيرة التي كان يمكن أن تجندها في مثل هذه الفترة التي تعوّد أن يخرج فيها الكثير من الجزائريين إلى الشارع من أجل مطالب سياسية نوعية لم تكن سائدة لديهم قبل اندلاع الحراك" (ناصر جابي، 2020). فالحنكة في التشاور والتحاور والعمل على تقارب وجهات النظر التي أظهرتها هذه النقابات طوال مسار "فعاليات المجتمع المدني"، كان ينقصها العمق والتجذر داخل الطبقة العمالية. لكن في إطار نظام تسلطي يعرقل ويقمع العمل النقابي الحر، لا يمكن أن ننسب الضعف التمثيلي للنقابات المستقلة لذاتها فقط، بل إن الإطار الذي تتحرك فيه يؤثر بشكل كبير على قدراتها التمثيلية. ويذكر ناصر جابي كذلك، وهو الذي كان عضو في "فعاليات المجتمع المدني" وعضو في كنفدرالية النقابات المستقلة، أن السلطة كانت تمارس ظغوطا على هذه النقابات المستقلة من داخلها لكي تتوقف عن المشاركة في الفعاليات، الشيء الذي جعل بعض ممثلي النقابات يتوقف فعلاً عن التنسيق معها (ناصر جابي، 2020).

تبين هذه النظرة من داخل النقابات المستقلة حدود المجتمع المدني في إطار نظام تسلطي، فدرجة القمع التي يمكن أن يتعرض لها النقابيون أو الناشطون في إطار المجتمع المدني، تحدد بشكل أو بآخر مسارهم النضالي. وقد بينا كيف أن ارتفاع درجة القمع وزيادة ثمن المشاركة في "فعاليات المجتمع المدني" قد أربك الأعضاء المشاركين فيها وتسبب، بالإضافة إلى عوامل أخرى، في توقيف اللقاءات التشاورية.

أهم نتائج الدراسة:

- تقدم "فعاليات المجتمع المدني" في الجزائر نموذج لمجتمع مدني يسعى لتقارب وجهات النظر بين الأطياف الاجتماعية والسياسية المختلف المشارب، من أجل تحقيق انتقال ديمقراطي سلمي.

- من خلال تجربة "فعاليات المجتمع المدني" يمكن إعادة النظر في دور المجتمع المدني في مرحلة الانتقال الديمقراطي، الذي كان يُنظر له في الأدبيات المتعلقة بتغيير الأنظمة السياسية كطرف يقف في مواجه النظام الاستبدادي، في حين أن التجربة الجزائرية تظهر أنه موقفه كان توافقياً.

- ممارسة "فعاليات المجتمع المدني" لنشاطاتها التشاورية كان رهين ضغوطات السلطة، بحيث أن زيادة هذه الضغوطات أدت لتوقف نشاطها، مما يبين أهمية العامل القمعي في فهم المسارات النضالية لنشطاء المجتمع المدني.

الخاتمة:

بعد هذا العرض يمكن أن نستخلص أن الحالة الجزائرية، بالنسبة لإشكالية علاقة المجتمع المدني بالمجتمع السياسي في مرحلة انتقال ديمقراطي، لا تدخل ضمن الإطار النظري الذي قدمه لينز وستيبان والذي يفصل بين وضيفة المقاومة وإسقاط النظام التسلطي المنوطة بالمجتمع المدني ووظيفة بناء الديمقراطية المنوطة بالمجتمع السياسي. فعلى العكس من المسار الذي أخذته تجربة الإنتقال الديمقراطي في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية حيث كانت منظمات المجتمع المدني أهم فاعل في مواجهة الأنظمة التسلطية، كان الفاعل الأساسي الذي وقف في وجه النظام في الجزائر ليس المجتمع المدني المهيكل وإنما الحراك. والمجتمع المدني كان له دور مختلف، بحيث أنه سعى لتكوين جبهة إجتماعية وسياسية من خلال العمل على تقارب وجهات النظر بين مكونات الطبقة السياسية ومختلف الأطياف الإجتماعية، وكذلك بلورة مطالب الحراك ومحاولة الوصول لتحاور مع السلطة السياسية. ولكن كيف يمكن أن نفسر هذا الدور والرغبة في التشاور مع مختلف الفاعلين والمطالبة بالإنتقال الديمقراطي السلس ونبذ العنف والحث على التحاور والتنديد بتجاوزات السلطة السياسية؟

في رأينا، كان للخطاب العام المعياري حول فضيلة المجتمع المدني وكونه فضاء "المواطنة" و"حرية التعبير" و"الديمقراطية" الذي ساهمت في بثه، منذ سقوط المعسكر الشيوعي، المنظمات الغير حكومية والمنظمات الدولية وكذلك أغلب الأنظمة العربية، ربما ما عدى النظام السوري الذي كان يفرض إستخدام مصطلح "المجتمع الأهلي" بدل "المجتمع المدني، الأثر على نظرة منظمات المجتمع المدني لنفسها ولدورها الاجتماعي والسياسي. على الرغم من أن هذا الخطاب المعياري يطرح مشكل منهجي عند دراسة المجتمع المدني، إلا أنه في الجانب العملي أعطى لهذه المنظمات مشروعية المبادرة للتوافق بإعتبار أنها لا تمثل مجال الحسابات السياسية والإيديولوجية الضيقة. فإستبطان منظمات المجتمع المدني لهذا الخطاب الفاضل حول دورها الاجتماعي والسياسي، جعلها ترسم لنفسها حدود التوافق والتشاور وحرية التعبير والتحاور، لا تتجاوزها للمعارضة الراديكالية وللمواقف الصلبة. ومنه فإن المجتمع المدني في مرحلة إنتقال ديمقراطي بإمكانه أن يضطلع بدور التخفيف من حدة الإستقطاب الإديولوجي بين الفاعلين السياسيين، خاصة في إطار الدول العربية العديدة التي تشهد تنافر بين التيارات الإسلامية والعلمانية.

قائمة المراجع:

1. جابي، ناصر. (2020). "الخارطة النقابية في الجزائر في زمن الحراك واقع وتحديات مستقبلية"، مبادرة الإصلاح العربي. على الرابط : https://bit.ly/2Qpcl5c تم الاطلاع عليه في: 2021/04/21
2. جابي، ناصر. (2012). لماذا تأخر الربيع الجزائري، منشورات الشهاب، الجزائر، 2012.
3. المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، وحدة الدراسات السياسية. (2019). الجزائر2019 : من الحراك إلى الانتخابات، قطر.
4. Baamara, Layla. (2020). " (Dés)engagements Militants et Pratiques de la Contestation (2011-2019) ", Mouvements, Vol. 102, no. 2

5. Bardin, Laurence. (2003) "L'analyse de Contenu et de la Forme des Communications," in: Serge Moscovici & Fabrice Buschini (eds.), Les Méthodes Des Sciences Humaines, Paris, PUF.

6. Beinin, Joel & Frédéric Vairel. (2013). "The Middle East and North Africa Beyond Classical Social Movement Theory", in: Joel Beinin & Frédéric Vairel (eds.), Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa, Stanford Stanford University Press.

7. Ben Néfissa, Sarah. (2011). "Mobilisations et révolutions dans les pays de la Méditerranée arabe à l'heure de « l'hybridation » du politique Égypte, Liban, Maroc, Tunisie", Revue Tiers Monde, Vol. 5,

8. Bozzo, Anna & Pierre-Jean Luizard (eds.) (2011). Les Sociétés Civiles dans le Monde Musulman, Paris, La Découverte.

9. Camau, Michel. (2002). " Sociétés Civiles "Réelles" et Téléologie de la Démocratisation", Revue Internationale de Politique Comparée, Vol. 9, no. 2

10. Diamond, Larry. (1994) "Rethinking Civil Society: Toward Democratic Consolidation", Journal of Democracy, Vol. 5, no. 3

11. Dris-Aït Hamadouche, Louisa & Dris Chrif. (2019). "Le Face à Face Hirak-Pouvoir : La Crise de la Représentation", L'Année du Maghreb, Vol. 12

12. Durac. Vincent, (2015). "Social mouvements, protest movements and cross-idéological coalitions-the Arab uprising re-appraised ", Democratization, Vol. 22, no. 2

13. Linz, Juan J. & Alfred Stepan. (1996). Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe, (Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press.

14. Poletti, Arianna , (2019). "Algérie : « Le panel mené par Karim Younès a été choisi par l'État pour exécuter sa feuille de route » ", Jeune Afrique, 06/08/2019, accessed on 05/02/2021, at: https://www.jeuneafrique.com/813384/politique/algerie-le-panel-mene-par-karim-younes-a-ete-choisi-par-letat-pour-executer-sa-feuille-de-route/

15. Reinoud, Leenders. (2013). "Social Movement Theory and the Onset of the Popular Uprising in Syria." Arab Studies Quarterly, Vol. 35, no. 3

16. Stepan Alfred & Juan J. Linz. (2013). "Democratization theory and the "Arab Spring"", Journal of Democracy, Vol. 24, no. 2

17. Teti, Andrea. (2011). " Société Civile et Politiques de Démocratisation au Moyen Orient, " in: Anna Bozzo & Pierre-Jean Luizard (eds.), *Les Sociétés Civiles dans le Monde Musulman*, Paris, La Découverte